الفصل الرابع

وضع الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي

إنـه لمن أهم أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي في الواقع العملي : أهداف وسياسات النمو الاقتصادي السريع والتوظيف الكامل واستقرار الأسعار.

وتعرف هذه الأهداف الثلاثة بالمثلث الصعب لأن تحقيق هذه الأهداف مع بعضها البعض يترتب عليه تحقيق أحد الأهداف الذي يكون على حساب التنازل عن أهداف أخرى.

فقد يضطر صانعوا السياسة للحد من معدلات التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة ، فلا مفر من وجود تعارض بين البطالة والتضخم في الأجل القصير ، وعندما يعتمد الاقتصاد على آلية السوق في تحديد الائتمان ، فإن سياسة تخفيض التضخم لابد أن تكون في مقابل ارتفاع معدل البطالة وزيادة فجوة إجمالي الناتج القومي والعكس صحيح ، فإذا رغب المجتمع في جني آثار زيادة الناتج القومي عن الناتج المحتمل ومن ثم انخفاض البطالة إلى أدنى حد ممكن فلابد أن يتحمل في مقابل ذلك زيادة التضخم.

ومن هذا المنطلق ومن الأهمية البارزة لوضع الأسعار في اقتصاديات العالم بصفة عامة وفي الاقتصاد الرأسمالي بصفة خاصة حاولنا الإحاطة بموضوع الأسعار وخاصة وضعها في الاقتصاد الرأسمالي.

openkandl.com

أولا- الأسعار وقيمة النقود

1- مفهوم المستوى العام للأسعار :

إن لحركة الأسعار دور بالغ في التأثير على مستوى الدخل القومي وعلى مستويات دخول الأفراد بشكل عام. فعند ارتفاع دخل فرد ما بين سنتين (ن) و (ن + م) بعشر أضعافه مثلا والذي يصاحبه ارتفاع عام في الأسعار بين السنتين (ن) و (ن + م) بعشر أمثال مستواها ففي هذه الحالة لا يكون دخل الفرد ازداد عشر أمثال ما كان عليه بل إن دخله الحقيقي لم يتغير نتيجة انخفاض قيمة النقود إلى عشر قيمتها السابقة ، أي أن القوة الشرائية للنقود لعام (ن + م) لا تساوي إلا عشر أمثال مستواها عام (ن) ومن ذلك برزت أهمية معرفة المستوى العام للأسعار لأي سنة كي نستبعد أثر تغيرها حتى تكون لدينا فكرة صحيحة على الدخل الحقيق وتطوراته عبر السنين. (1)

ويشير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد ، ويمكن قياسه بالرقم القياسي لهذه الأسعار ولا تكون لمستوى الأسعار أهمية إذا لم تلاحظ مع التغيرات التي تحدث في مستوى الرفاهية أثناء تغير المستوى العام للأسعار. فالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار (الانكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظف ولذلك فإن تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسيا للاقتصاد الكلي. (2)

2- الأرقام القياسية للأسعار :

2-1 أنواع الأرقام القياسية :

هناك العديد من الأرقام القياسية ولكل مزاياه وعيوبه.

أ- الرقم القياسي البسيط :

هو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة (س ن) مقسوما على مجموع أسعار السلع في سنة الأساس ($س_0$) ويشار إليه بالصيغة التالية :

$$م = \frac{\sum س_{ن}}{\sum س_{0}} x 100$$

وحتى نتمكن من معرفة التطورات التي حصلت على مستوى العام للأسعار ، نقوم باعتماد سنة معينة تدعى بسنة الأساس ، وتنسب إليها باقي السنوات ويطلق على كل سنة من السنوات المنسوبة إلى سنة الأساس اسم سنة المقارنة.

وعيوب الرقم القياسي البسيط أن السلعة المرتفعة الثمن يكون أثرها كبير على الرقم القياسي البسيط إذا لا يأخذ هذا الرقم بالأهمية الحقيقية للسلعة (كمية السلعة) ولتلافي هذا النقص يتم ترجيح الأسعار بكميات كل

---

(1) د/ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي – المؤسسات النقدية – البنوك التجارية البنوك المركزية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2000 ، ص 205

(2) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 / ص 19 - 20

obeikandl.com

سلعة إما بكميات سنة الأساس فنحصل على الرقم القياسي " لاسبير " أو الترجيح بكميات سنة المقارنة فنحصل على الرقم القياسي " باش ".

ب- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس " لاسبير " :

يقترح رقم " لاسبير " الترجيح بكميات سنة الأساس لإعطاء كل سعر أهميته النسبية.

$$\text{الرقم القياسي لاسبير : م} = \frac{\sum \text{س ن ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ ك}_0} \times 100$$

وعند مقارنة الأرقام المحصل عليها بطريقة " لاسبير " مع الأرقام القياسية البسيطة نجد أن هناك اختلافين رئيسيين هما :

الأول : أن الأرقام القياسية للأسعار المرجحة بكميات سنة الأساس قد ارتفع مستواها بصفة عامة عن الأرقام القياسية البسيطة.

الثاني : أن ترتيب المستوى العام للأسعار قد ينخفض في بعض السنوات عن الأخرى في الرقم القياسي البسيط ، بينما يرتفع عند استخدام الأرقام القياسية المرجحة.

وعموما نجد أن هذا الرقم يتحيز إلى الأعلى ، وبذلك يضع حدا أعلى لتغيرات الأسعار خلال الفترة موضوع البحث. (3)

ج- الرقم القياسي المرجح بكميات سنة المقارنة " باش " :

أما الطريقة الثانية لترجيح الأسعار هي ترجيحها بكميات السنة النهائية أو سنة المقارنة ، فنحصل على الرقم القياسي " باش " فنضرب كميات الإنتاج الخاصة بسنة المقارنة في أسعار السنوات المختلفة فنحصل على قيمة هذا الإنتاج بدلالة الأسعار المختلفة ، ثم بجمع قيمة إنتاج السلع المختلفة في كل عام نحصل على قيمة الإنتاج في كل سنة وعند مقارنة أرقام " باش " بأرقام " لاسبير " نجد أن الأولى أصغر من الثانية ، وسبب ذلك أن السلع التي انخفض ثمنها تأخذ وزنا كبيرا نسبيا ، ولذلك فإن هذه الطريقة عادة ما تكون متحيزة نحو الأسفل.

$$\text{الرقم القياسي " باش " : م} = \frac{\sum \text{س ن ك}_n}{\sum \text{س}_0 \text{ ك}_n} \times 100$$

د- الرقم القياسي " فينشر " :

وللتغلب على التحيز نحو الأعلى كما في " لاسبير " ، أو نحو الأسفل كما في " باش " يتم القياس برقم أمثل، وهو عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين " باش " و " لاسبير " ويطلق عليه رقم فيشر القياسي.

$$\text{الرقم القياسي فيشر : } \sqrt{\frac{\sum \text{س ن ك}_n}{\sum \text{س}_0 \text{ ك}_n} + \frac{\sum \text{س ن ك}_0}{\sum \text{س}_0 \text{ ك}_0}} \quad (4)$$

(3) د/ ضياء مجيد ، مرجع سابق ، ص 205 – 208

(4) المرجع السابق ، ص 209 – 210.3

2-2 مقاييس الأرقام القياسية :

يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس للأرقام القياسية هي :

أ- **الرقم القياسي المنتج (PPT) :** ويغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية..

ب- **مكمش إجمالي الناتج القومي (GNP) :** ويغطي مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالي :

$$\text{م.إ.ن.ق} = \frac{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج القومي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) : ويغطي مجموعة السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها.[5]

والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلعة سوقية من السلع والخدمات الاستهلاكية المشتراة بواسطة الأسر متوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية. فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة ، فتختار عينة تجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد ، من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين و تشمل العينة أسعار مثل تلك السلع كاللحوم والألبان ومنتجاتها الخضر والفواكه ، المشروبات ، الملابس ، ومثل تلك الخدمات كالمسكن ، الانتقال والمواصلات ، الرعاية الطبية ، وسلع وخدمات أخرى مشتراة للحياة اليومية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يقصد بها أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي. [6]

3- استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد أثر التغيرات في الأسعار :

3-1 استبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة الدخل القومي الحقيقي :

لنفرض وجود سلسلة من الأرقام تعبر عن الدخل النقدي لفترة معينة والأرقام القياسية لنفس الفترة ، وحتى نتمكن من استبعاد أثر التغيب في قيمة النقود نقوم بتقسيم الدخل النقدي على الرقم القياسي للأسعار ، فنحصل على الدخل القومي الحقيقي ، وعند مقارنة الأرقام المتحصل عليها مع الأرقام السابقة يتبين لنا التغير المطلق أي نعرف فقط هل اتجه الدخل إلى الارتفاع أو الانخفاض دون أن يتبين لنا الأهمية النسبية لهذه التغيرات وحتى نحصل على النسبة المئوية للتغيير نقوم بتحويل القيمة المطلقة إلى نسب مئوية وذلك عن طريق تقسيم

---

[5] د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 19

[6] د/ كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد العابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الأسكندرية ، ص 203

القيمة الحقيقية لسنوات المقارنة على القيمة الحقيقية لسنة الأساس مضروب في 100. وعند الحصول على نسب نقارنها بالعدد 100 لنعرف مقدار الزيادة أو النقصان الحقيقيين. [7]

2-3 استبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة الناتج القومي الحقيقي :

إذا أردنا مقارنة الناتج القومي لدولة ما عبر الزمن لمعرفة التغير في رفاهية المجتمع وحسبنا الناتج في كل سنة بالأسعار الجارية ، ففي هذه الحالة تكون المقارنة غير ذات معنى ، ولكي يتحقق الهدف من المقارنة فيجب العمل على إزالة الآثار المترتبة على تغيرات الأسعار حتى يتسنى تحديد التغير الفعلي في حجم الناتج القومي عبر الزمن.

ويحدد التغير في الناتج القومي بقسمة هذا الناتج في سنة المقارنة على النسبة بين قيمة الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في سنة المقارنة وقيمته في سنة الأساس ، ثم نقوم بطرح النتيجة من الناتج القومي في سنة الأساس فنحصل على الزيادة الفعلية في الناتج القومي ، أما عند طرح النتيجة المحصل عليها من الناتج القومي في سنة المقارنة فنحصل على الزيادة الراجعة إلى زيادة الأسعار.

وقد أشرنا هنا إلى أسعار السلع الاستهلاكية لكن الناتج القومي يتكون من مجموعات مختلفة من السلع ، فيتم تعديل قيمة كل مجموعة عن طريق الرقم القياسي المناسب لها وبقسمة الناتج القومي مقوما بالأسعار الجارية على الناتج القومي مقوما بالأسعار الثابتة والضرب في 100 نحصل على المكمش الضمني للأسعار. [8]

3-3 استبعاد أثر التغيرات في الأسعار لمعرفة درجة الاستخدام الحقيقي :

يترافق ازدياد الأسعار الناشئ عن الطلب عادة مع ازدياد الاستخدام. في البداية تكون عجلات الاقتصاد مجهزة جيدا والطاقة الإنتاجية تكون مستخدمة بالكامل تقريبا ويتسارع الاستثمار وعروض العمل تكون مستخدمة بالكامل تقريبا ويتسارع الاستثمار وعروض العمل تكون وافرة.

ولهذا فإن كثيرا من رجال الأعمال ومسيري النقابات يفضلون قليلا من التضخم على قليل من الانكماش، حيث أن الخسائر التي تتعرض لها بعض الفئات ذات الدخل الثابت كانت عموما أقل من الأرباح التي تحصلها بقية مجموعات المجتمع، وحتى العمال ذوي الأجور الثابتة نسبيا يرون غالبا أن وضعهم يتحسن بسبب حظوظهم بالارتباط بعمل بأن أجورهم تكبر وأن ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة على القيم الجديدة المصدرة يعوض جزئيا الخسائر التي يتعرض لها الدائنون.

في حين، في زمن الانكماش فإن البطالة المتزايدة لليد العاملة والرساميل تفسد الرفاه الكلي للمجتمع وتضربه وفي الواقع فإن التحليل السابق يبقى ساري المفعول مادام الاقتصاد في فترات جمود، فإن القسم الأكبر من النفقات الإضافية يقدم خدمة في مثل هذه الحالة تتمثل في زيادة الإنتاج وفي خلق مزيد من فرص العمل ودخل فعلي أكثر أهمية. ولكن منذ اللحظة التي يتم فيها بلوغ الاستخدام الكامل فإن إنفاق إضافي سيكون

---

[7] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص 27 – 28

[8] د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، 1994 ، ص 91 - 93

خسارة محققة ولا يمكن إلا أن يترجم بارتفاعات اسمية في الأسعار ، لذا كان لابد من مراقبة وضعية الاقتصاد من فترة إلى أخرى لتجنب الارتفاعات المفرطة في الأسعار.[9]

4- مفهوم استقرار الأسعار :

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة وفقا للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر ، فإن استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر ، حيث أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه عمليا أو لا يكون مرغوبا فيه في بعض الحالات ، فالزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا فلا بد من زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف ، ومعنى ذلك أن زيادة الأسعار في هذه الحالة قد تعد حافزا أساسيا لزيادة الإنتاج ومن ناحية أخرى ، قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك ، أضف إلى ذلك أن التضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الاستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه زيادة الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وحاصل ما تقدم أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر ، وإنما يعني المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ومهما يكن من أمر فلا يجب أن يفوق معدل التضخم معدل الزيادة في متوسط الدخل النقدي للطبقة المحدودة الدخل لأن ذلك إذا حدث فمعناه انخفاض الدخل الحقيقي لهذه الفئة من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.[10]

(9) د/ مصطفى موفق ، علم الاقتصاد – الأسعار والنقود - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 16 – 18.
(10) د/ محمود يونس ، د/ أحمد محمد مندور ، د/ السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 47 – 48.

obeikandl.com

ثانيا- نظريات النقود والأسعار

1- نظرية كمية النقود عند الكلاسيك :

1-1 معادلة التبادل :

لقد ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ويقوم المضمون الأساسي لهذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه ، وهذا طبعا بافتراض بقاء العوامل الأخرى الثابتة.

وأهم الفروض التي قامت عليها النظرية نذكر :

أ- تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) ، فزيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف.

ب- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات في الأجل القصير.

ج- مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى.

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات الجديدة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها ، وأهم مراحل تطورها تكمن في :

" معادلة التبادل " فيشر " :

وتعبر هذه المعادلة عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها في محاولة لتحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار وتقوم هذه المعادلة على أساس الفروض التالية :

1- التعادل بين عرض وطلب النقود : ط = ع.

2- يساوي الطلب على النقود (ط) القيمة النقدية للمبادلات وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقية (ك) مضروبة بالمتوسط العام للأسعار (م) ، ط = م ك .

3- إن التداول النقدي (ع) يساوي كمية النقود الورقية (ن ق) مضروبة بسرعة تداولها (س ق) مضافا إليها الودائع المصرفية (ن و) مضروبة بسرعة تداولها (س و).

ع = ن ق . س ق + ن و . س و.

وبالتعويض عن قيمة (ع) و (ط) في المعادلات السابقة نحصل على :

$$م = \frac{ن\,ق\,.\,س\,ق}{ك} + \frac{ن\,و\,.\,س\,و}{ك}$$

ويمكن تلخيص مضمون هذه المعادلة على النحو التالي :

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة إنفاق المجتمع وبما أن كمية السلع والخدمات التي يملكها المجتمع ثابتة (في الأجل القصير) فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات

(زيادة الطلب النقدي) وتستمر هذه الزيادة في الطلب النقدي حتى يتم التعادل بينه وبين التداول النقدي (عرض النقود) ، عند ذلك تستقر الأسعار عند مستواها الجديد.

2-1- انتقادات النظرية الكمية و معادلة التبادل :

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكمية للنقود ولمعادلة التبادل و للافتراضات التي قامت عليها و أهم هذه الانتقادات تمكن في :-

1- تفترض هذه النظرية استقلال حجم الإنتاج (و بالتالي حجم المعاملات) عند التغير في التداول النقدي كما أنها تفترض ثبات حجم الإنتاج في الأجل القصير لكن الأزمة الاقتصادية الكبرى أثبتت أنه إذا انحرف الاقتصاد عن مستوى التوظيف الكامل فإنه لا يستطيع أن يعود إليه تلقائيا

2- تفترض هذه النظرية عدم تأثير التغير في كمية النقود على الأسعار النسبية ، بينما ترى النظرية النقدية الحديثة أن التغير في كمية النقود لا يؤثر على أسعار جميع السلع بنفس الوقت و بنفس المعدل

3- تفترض النظرية الكمية للنقود أن مستوى الأسعار نتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى ، وهذا ليس أكيد لأن مستوى الأسعار يمكن أن يتغير حتى مع بقاء كمية النقود ثابتة كما في حالة حدوث تغيرات في أسلوب توزيع الأرصدة النقدية بين مختلف الاستعمالات أو قد تتغير نفقات الإنتاج أو أساليبه

4- أثبتت التجارب و الوقائع أن سرعة التداول تتغير في الأجل القصير و لا تبقى ثابتة ، فترفع في فترات زيادة كمية النقود و ارتفاع الأسعار و بالعكس.

5- إن معادلة التبادل لا تصلح للاختبار الإحصائي .

6- يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس لأنه يشتمل جميع أنواع المعاملات دون التفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج أو تلك التي تتم في أسواق الأوراق المالية.....

7- إن متوسط الأسعار (م) لا يصلح لأن يتخذه كأداة في تحليل النشاط الاقتصادي فكيف يتم حسابه ، و لأية أغراض يمكن استخدامه ؟ (11)

2- نظرية كمية النقود عند النيوكلاسيكين: -

2-1- معادلة كامبردج و المدرسة النقدية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التوازن بصورته الحقيقية يتحقق كما يلي :

تؤدي زيادة عرض النقود إلى انخفاض قيمة الوحدة منها وذلك من خلال الارتفاع في مستوى الأسعار ، ومن ثم فإن الزيادة في القيمة النقدية للطلب الكلي عند زيادة كمية النقود لن تصبح ذات أثر حيث أن انخفاض قيمة النقود يجعل القيمة الحقيقية للطلب الكلي مساوية للقيمة الحقيقية للعرض الكلي من السلع المنتجة وبنفس المنطق فسروا نتائج انخفاض عرض النقود.

(11) د/ مروان عطوان ، النظرية النقدية ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1989 ، ص 93 – 99

وبشكل عام فإن المرونة التامة لمستوى الأسعار تؤدي دائما إلى تحييد أثر التغيرات في كمية النقود ولقد اعتمد هذا الاتجاه في التحليل النقدي كسابقة على الفروض التالية :

المنافسة الكاملة ، التوظيف الكامل ، استبعاد اكتناز النقود ، النقود تطلب فقط لغرض المعاملات.

أ) معادلة كامبردج :

يمكن تلخيص هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$م = \frac{ن \cdot س د}{د ح}$$

حيث :

م : المستوى العام للأسعار.

ن : كمية النقود (وتشمل النقود بكافة أنواعها).

س د : سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل (سرعة دوران النقود الداخلية).

د ح : الدخل الحقيقي.

أما عن شرح مضمون هذه المعادلة فنقول بأن هذه المعادلة تقرر أن الأفراد والمؤسسات يحتفظون بنسبة من دخولهم على شكل أرصدة نقدية (النسبة = مقلوب سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل) وهذه النسبة من الدخل تمثل الطلب على النقود (كمية النقود) فإذا أراد الأفراد زيادة ما يحتفظون به من دخلهم على شكل أرصدة نقدية فإن هذا يعني زيادة الطلب على النقود أي سينخفض إنفاق الأفراد وبالتالي ينخفض الطلب على السلع مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالعكس عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.

ونلاحظ أن نتائج هذه المعادلات تبقى في الإطار العام للنظرية الكمية للنقود من حيث التأكيد على العلاقة بين النقود ومستوى الأسعار. [12]

ب) المدرسة النقدية :

انطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد (لمارشال وفالراس) يعتبر النقديون (مدرسة شيكاغو النقدية) أن التوازن في الاقتصاد يتحقق تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية وتقرر هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود ، أما كمية النقود (ن) فلا تمثل هنا النقود القانونية فقط ، وإنما كل أنواع الودائع لدى البنوك التجارية بما فيها الودائع الجارية والودائع لأجل ويقوم المضمون العام لهذه المدرسة على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي ويمكن التعبير على

(12) المرجع السابق ، ص 101 – 105

obeikandl.com

معادلة النقديين بالشكل التالي :

ن = ص ق ي

حيث أن :

ن : كمية النقود (نقود قانونية ، ودائع جارية ، ودائع لأجل).

ص : النسبة من الدخل الذي يحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية.

ق : الرقم القياسي للأسعار.

ي : الدخل القومي بالأسعار الثابتة.

ويقوم مضمون هذه المعادلة على ما يلي : أن التغيرات في كمية النقود (ن) يمكن أن يرافقها تغيرات مماثلة في أحد العناصر الثلاثة التي تشكل الطرف الأيسر للمعادلة أي أن زيادة كمية النقود يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (ق) أو إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي (ي) أو إلى الاثنين معا ، هذا طبعا بالإضافة إلى إمكانية التغير في نسبة الرصيد النقدي (ص). (13)

2- انتقادات معادلة كامبردج والمدرسة النقدية :

لقد وجهت عدة انتقادات إلى معادلة كامبردج نذكر أهمها فيما يلي :

1- صحيح أنه عند تخفيض الأفراد لما يحتفظون به من أرصدة نقدية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع في حالة عدم تمتع الإنتاج بالمرونة (التوظيف الكامل) وبالتالي ارتفاع في الأسعار لكن بوجود طاقات معطلة سيكون الإنتاج مرنا لأية زيادة في الطلب.

2- إن التغيرات في مستوى الأسعار هي التي تؤدي إلى تعديل حجم ما يحتفظ به الأفراد من أرصدة نقدية (توقع تضخم/ انكماش) وبالتالي فإن تعديل حجم الأرصدة النقدية سوف يزيد في حدة ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار.

3- إن معالجة نتائج الارتفاع أو الانخفاض في مستوى الأسعار قد يستلزم قيام السلطات النقدية بتخفيض أو زيادة كمية النقود في الاقتصاد فهي نتيجة لتغير مستوى الأسعار وليس سببا له. (14)

أما الانتقادات الموجهة للمدرسة النقدية فتكمن في عدة نقاط أهمها المغالاة في دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وتجاهل دور الاحتكارات في التأثير على هذا النشاط. (15)

3- النظرية الكينزية للنقود والأسعار :

3-1 بعض المفاهيم الكينزية للعلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار :

لا ينكر الاقتصاديون الكينزيون أن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار ومع ذلك فإنهم ينكرون أن هناك علاقة بسيطة ومباشرة ويمكن التنبؤ لها بسهولة بين كمية النقود ومستوى الأسعار بل هو في الحقيقة نتيجة للدخول الكلية بدلا من كمية النقود، إن السبب الحقيقي للتقلبات في

(13) المرجع السابق ، ص 113 - 115

(14) نفس المرجع ، ص 106 – 107

(15) المرجع السابق ، ص 120.

obeikandl.com

الأسعار إنما توجد في التقلبات في مستوى الدخل أو الإنفاق الكلي لذلك فإن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار فقط إذا هي أدت إلى تغير الإنفاق الكلي بالنسبة إلى عرض الناتج ، فما لم يزداد الإنفاق فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في الطلب على السلع وإذا لم يزد الطلب على السلع ، فإن مسألة ارتفاع الأسعار لن تنشأ ، ومع ذلك حتى إذا زاد الإنفاق الكلي فإن الأسعار قد لا ترتفع إذا كان منحنى عرض الناتج مرنا نوعا ما ، لذلك فإن آثار التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار تتوقف على العوامل التالية :

1- أثر التغيرات في عرض النقود على مستوى الطلب أو الإنفاق الكلي.

2- العلاقة بين الإنفاق الكلي وحجم الإنتاج.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق فإنه يتوقف على الآتي :

1- دالة الاستهلاك.

2- الطلب على الإستثمار.

3- تفضيل السيولة.

4- عرض النقود.

إذ انخفض سعر الفائدة كنتيجة لزيادة في عرض النقود فإن معدل الاستثمار سيرتفع والزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل عن طريق المضاعف، وإذا حدث هذا فستكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي ، ولكن إذا كان سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض أكثر بزيادات في كمية النقود أي أننا نعمل على مدى الجزء التام المرونة من منحنى تفضيل السيولة فإن معدل الاستثمار لن يزداد ، وإذا لم يزد الاستثمار فإن الدخل والإنفاق لا يمكن أن يزداد ، وهكذا فهناك ظروفا قد تفشل فيها زيادة عرض النقود في أن تزيد مستوى الإنفاق الكلي وإذا كان هذا هو الحال فإن الأسعار لن ترتفع على الإطلاق حتى بالرغم من الإنفاق الكلي وإذا كان هذا هو الحال فإن الأسعار لن ترتفع على الإطلاق حتى بالرغم من أن كمية النقود قد زادت.

وحتى إذا زاد الإنفاق الكلي بسبب زيادة في معدل الإستثمار فإنه ليس من الضروري أن الأسعار لابد وأن ترتفع على الإطلاق في تناسب مع الزيادة في عرض النقود.

فإذا كان لدينا أقل من التوظف الكامل وتوجد هناك موارد معطلة في صورة رأسمال وعمل، فإن منحنى عرض الناتج سيكون مرنا وستؤدي الزيادات في الإنفاق الكلي إلى زيادة في الإنتاج بدون زيادة كثيرة في الأسعار ومن الناحية الأخرى، إذا كان يوجد توظف كامل، فإن زيادة في الإنفاق الكلي ستتمخض في الغالب عن زيادة في مستوى الأسعار بدلا منه في الناتج. (16)

2-3 المعادلات الأساسية للكنزيين :

حاول كينز أن يبين العلاقة بين سعر الفائدة والأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى الأفراد وأثر ذلك على تحديد مستويات الأسعار ، سواء كان ذلك المستوى العام للأسعار أو مستوى أسعار سلع الاستهلاك أو الاستثمار،

(16) كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد السيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 265 – 266

obeikandl.com

فعن طريق هذه المعادلات استطاع كينز أن يبين كيف أن اختلاف المساواة بين سعر الفائدة النقدي والطبيعي يقود إلى اختلاف المساواة بين الادخار والاستثمار وتؤدي في النهاية إلى تقلبات في مستوى الأسعار.

ويبدأ كينز ببعض التعريفات الأولية كما يلي :

E : الدخل القومي الصافي.

Q : الأرباح الطارئة.

I : حجم الإستثمار.

E' : مجموع الدخول المدفوعة إلى عوامل الإنتاج.

S : حجم الادخار.

O : الناتج القومي الحقيقي.

P : مستوى الأسعار.

استنادا إلى هذه التعاريف يصنع كينز معدلته الأساسية الأولى :

$$Q + E' = OP = E$$

$$\frac{Q}{O} + \frac{E'}{O} = P = \frac{S - I}{O} + \frac{E'}{O}$$

ومستوى الأسعار هنا يتقلب حول $\left(\frac{E'}{O}\right)$ الذي يفترض كينز ثباته نسبيا ، ويكون تقلب الأسعار هذا حسب تأرجح سعر الفائدة النقدي حول سعر الفائدة الطبيعي بحيث يؤدي ذلك إلى تغيرات في (Q) ، وبالتالي مستوى الدخل (E) .

وقد أوضح كينز أيضا كيفية تحديد مستوى أسعار سلع الاستهلاك بصورة مشابهة لتحديد المستوى العام للأسعار كما يلي : $P' = \frac{E'}{O} + \frac{I' - S}{R}$

P' : مستوى أسعار سلع الاستهلاك.

I' : كلفة سلع الإستثمار.

R : الحجم الحقيقي لسلع الاستهلاك. (17)

(17) د/ ضياء مجيد ، مرجع سابق ن ص 96 - 100

obeikandl.com

ثالثا- مستوى الأسعار والتوازن الكلي في ظل اقتصاد رأسمالي

1- محددات مستوى الأسعار :

1-1 محددات مستوى الأسعار من جانب الطلب الكلي :

إن انخفاض في مستوى الأسعار يزيد من عرض النقود الحقيقية والأرصدة النقدية ويرفع مستوى الإنفاق الكلي ، ويمكن صياغة العلاقة بين الأسعار والدخل الحقيقي كمنحنى للطلب الكلي. وحيث تنخفض الأسعار من P0 إلى P1 في الشكل (1) تتحقق انتقالات في منحنيي التوازن النقدي والسلعي من LM0 إلى LM1 و IS1 وتتحقق الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي من Y0 إلى Y1 وعليه فمستوى الأسعار P0 يتسق مع مستوى الدخل الحقيقي الأعلى Y1 وباستمرار تغير مستوى الأسعار نستطيع اشتقاق منحنى الطلب الكلي في الشكل (1).

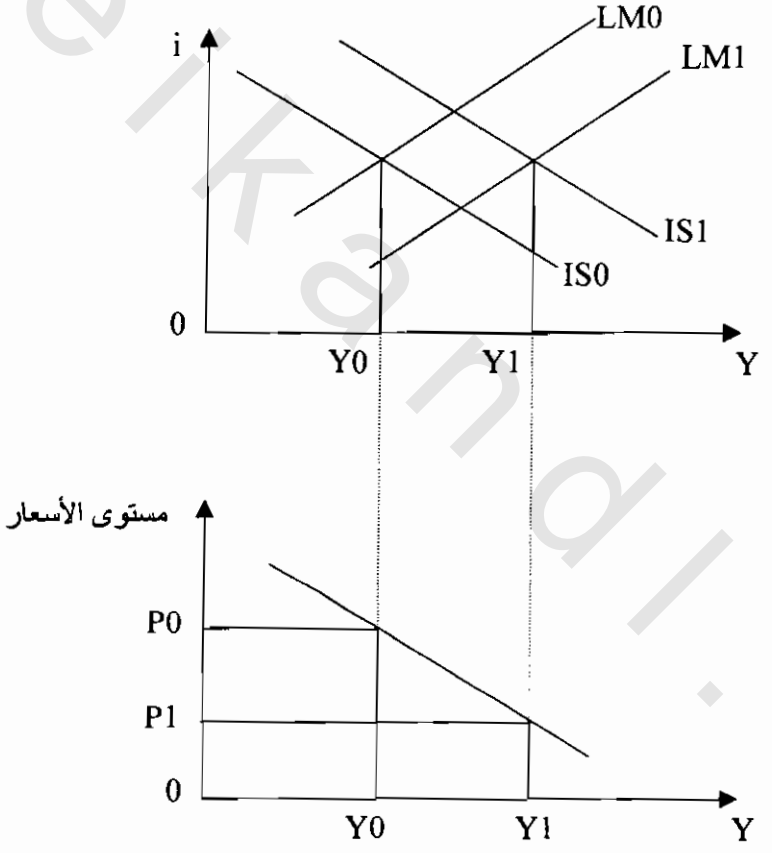

- شكل (1) -

وتؤدي التغيرات في معلمات المنحنيين IS و LM إلى انتقالات في منحنى الطلب الكلي ، فالزيادة في الاستثمار والإنفاق الحكومي أو المخزون الاسمي للنقود تنقل الطلب الكلي إلى اليمين بينما تؤدي التخفيضات إلى نقله إلى اليسار ، ويعتمد حجم النقل على تغيرات المدخرات وميل كل من المنحنيين IS و LM . [18]

(18) يوجين أ. ديوليو ، نظريات ومسائل في النظرية الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ترجمة : د/ محمد رضا العدل ، د/ حمدي رضوان عبد العزيز ، د/ عبد العظيم أنيس ، الجزائر ، 1993 ، ص 219

obeikandl.com

2-1 محددات مستوى الأسعار من جانب العرض الكلي :

وسنحاول هنا أن نفرق بين منحنى العرض الكلي الكلاسيكي والكينزي، ذي أجر نقدي :

أ) محددات مستوى الأسعار مع منحنى عرض كلي كلاسيكي :

إن منحنى العرض الكلي الكلاسيكي يمثل الحالة المتطرفة التي يكون فيها المنحنى رأسيا، ففي الحالة الكلاسيكية فإن منحنى العرض الكلي يكون رأسيا موضحا أن نفس المقدار من السلع سوف تعرض مهما كان المستوى العام للأسعار، بحيث تتناسب تغيرات مستوى الأسعار مع التغيرات في الطلب الكلي أو عرض خدمات العمل أو إنتاجية العمل.

ويقوم منحنى العرض الكلاسيكي الرأسي على فرض أن سوق العمل يكون دائما في حالة توازن (التوظف الكامل) ذلك لأن الأجور تتواءم بسرعة محققة التوازن. فمثلا لنفرض أن الاقتصاد القومي في حالة توازن وانتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين. ففي مثل هذه الحالة فإنه عند مستوى الأسعار السائد فإن كمية السلع المطلوبة ستزداد وستحاول منشآت الأعمال الحصول على عمالة إضافية وستقوم كل منشأة بعرض أجور أعلى إذا لزم الأمر في محاولة لتوظيف عمال إضافيين. ولكن لا يوجد عمال إضافيين في الاقتصاد القومي وبالتالي فإن المنشآت لن تستطيع الحصول على عمال إضافيين وبدلا من ذلك فإن المنافسة بين المنشآت لمحاولة الحصول على عمال إضافيين ستؤدي إلى رفع الأجور، ونظرا لارتفاع الأجور فإن الأسعار التي ستتقاضاها المنشآت لإنتاجها سوف ترتفع أيضا ، ولكن الناتج لن يتغير. [19] وهناك حقيقة خاصة أنه في ظل ظروف العرض الكلي الكلاسيكي لا يوجد أي من المتغيرات الحقيقية : مثل الناتج ، أسعار الفائدة ، والأرصدة الحقيقية تتأثر بالرصيد النقدي للنقود ، فقط يحدث تغيرا في المستوى العام للأسعار. [20] و يبين الشكل (2) أثر زيادة عرض خدمات العمل على الأسعار ، فالإضافات إلى عرض خدمات العمل تخفض الأجر الحقيقي وتزيد كمية وحدات العمل الموظفة ، كما تزيد مستوى إنتاج التوظف الكامل وعليه ينتقل العرض الكلي من S0 إلى S1 وينمو طلب قاصر مقداره Y0 إلى Y1 عند مستوى أسعار P0 وحيث ينخفض مستوى الأسعار إلى P1 تزيد الأرصدة الحقيقية وعرض النقود الحقيقية وبالتالي يرتفع حجم الإنفاق إلى المستوى الدخل الحقيقي Y1 ويكون التغير في الأسعار متناسبا مع تغير مستوى إنتاج التوظف الكامل[21]

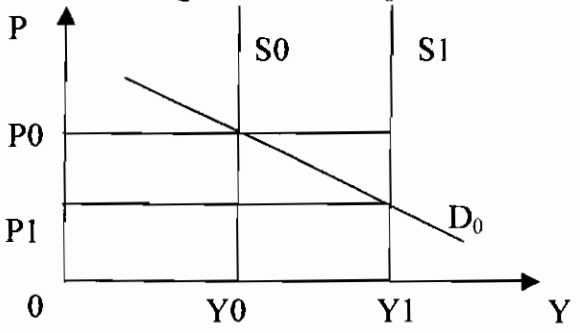

- شكل (2) -

(19) د/ سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الأول ، مطابع الأهرام بكونيش النيل ، الكويت ، 1994 ، ص 628 – 629.
(20) نفس المرجع ، ص 637.
(21) يوجين أ. ديولبو ، مرجع سابق ، ص 222.

ب) محددات مستوى الأسعار مع منحنى عرض كلي كينزي :

إنه لمن الممكن في دالة عرض كامل كينزية أن يتقاطع العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى أسعار أقل من مستوى إنتاج التوظف الكامل فإذا حدث هذا لا تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة مستوى الإنتاج وبالتالي تخفض مستوى البطالة فحسب بل أيضا تزيد مستوى الأسعار وعندما توجد البطالة في النموذج الكينزي لا تتناسب التغيرات في الطلب الكلي مع التغيرات في مستوى الإنتاج أو مستوى الأسعار وبمجرد تحقيق التوظف الكامل وتوقف خداع النقود تسبب زيادات الطلب الكلي تغيرات متناسبة في مستوى الأسعار ولا يتغير مستوى الإنتاج.

فلنفترض أن مستويات الإنتاج أقل من Y_F في الشكل (3 – أ) وتمثل بطالة وترجع إلى الطلب على العمل مقابل مستوى أجور نقدية W0 وافرض أيضا أنه لا يوجد خداع نقدي في عرض خدمات العمل عند أو بعد مستوى الإنتاج Yf وبافتراض D0 و S0 في الشكل (3) توجد وحدات عمل عاطلة قدرها N0 ⟵ Nf عند مستوى الإنتاج الحقيقي Y0 فإذا زاد الطلب الكلي ، خلال سياسة توسعية إلى D1 فتوجد زيادة في الطلب قدرها Y0 ⟵ Y2 عند مستوى الأسعار P0 هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى P1 وأن ينفض الأجر الحقيقي في الشكل (3 – ب) إلى W0/P1 عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N1 بدلا من N0 وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى Y1 ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا خفضت الزيادة في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية.

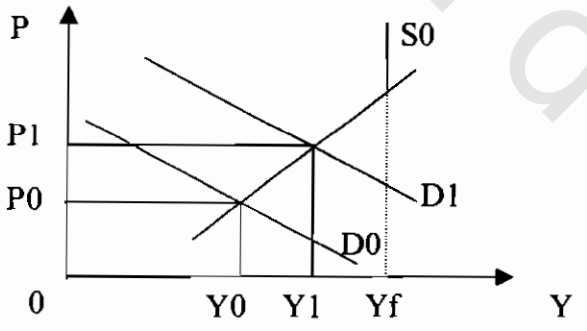

- شكل (3 – أ)

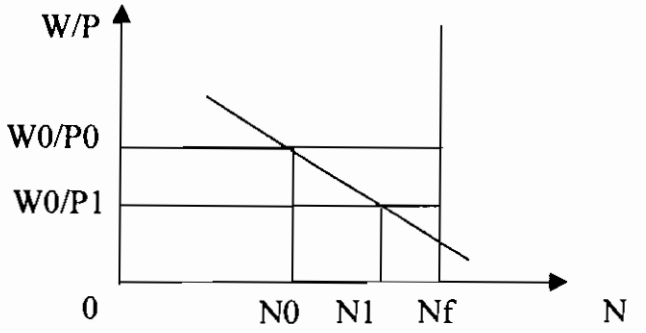

- شكل (3 – ب)

obeikandl.com

ولنتتبع أثر الزيادة في الحد الأدنى للأجر النقدي على الإنتاج والأسعار ننظر الشكل (4) ، وابتداء نفترض أن منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي D0 و S0 مع مستوى أسعار وإنتاج P0 و Y0 على الترتيب ، تؤدي زيادة الحد الأدنى للأجر النقدي مع W0 و W1 إلى رفع الأجر الحقيقي من W0/P إلى W1/P1 وتنقل جزء منحنى العرض الكلي ذي الميل الموجب يسارا إلى S1 وعند مستوى الأسعار الأصلي P0 توجد الآن زيادة في الطلب قدرها Y2 ⟵ Y0 زيادة الأسعار إلى P1 تؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي إلى W1/P1 ويحدث التوازن الآتي في عرض السلع والطلب عليها عند الدخل الحقيقي Y1 وعليه تؤدي زيادة الحد الأدنى للأجر النقدي إلى رفع الأسعار وتخفيض توظيف مدخلات العمل وتخفيض مستوى الإنتاج.

وإذا قوبلت الزيادة النسبية في الأجر النقدي بزيادة نسبة مساوية في إنتاجية العمل لا يحدث انتقال إلى اليسار في منحنى العرض الكلي وبالتالي لا يحدث تغيير في الأسعار أو مستوى الإنتاج. [22]

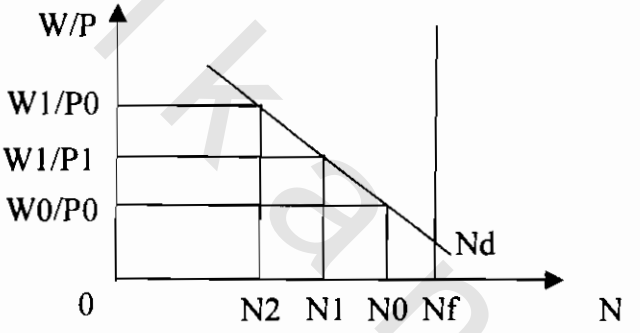

- شكل (4 – أ)-

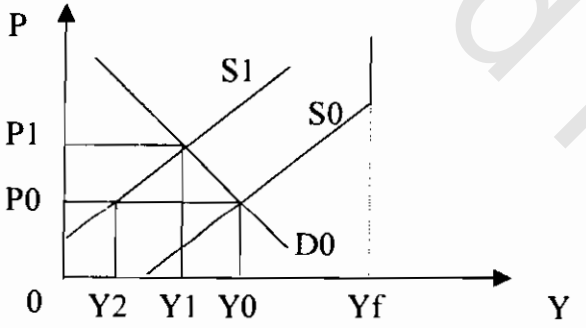

- شكل (4 – ب) -

(22) المرجع السابق ، ص 22 – 224.

obeikandl.com

ج) محددات مستوى الأسعار بمنحنى عرض كلي ذي أجر نقدي :

ويعتمد مستوى الأسعار هما على مستوى الإنفاق الكلي ومستوى الأجر النقدي ومع ذلك فبخلاف العرض الكلي الكينزي لا يوجد جزء رأسي للمنحنى طالما أننا نعد نفترض أن خداع النقود ينتهي عند التوظف الكامل وعليه تؤدي الزيادات في الطلب الكلي دائما إلى زيادات في مستوى الأسعار والإنتاج.

وفي الشكل (5) حددنا Y0 باعتبارها مستوى الإنتاج حيث يوجد توظف كامل في سوق خدمات العمل ، ومع ذلك فالعرض الكلي ذو ميل موجب بعد Y0 طالما استمرار العمل في تقديم خدماته مقابل أجر نقدي ، والزيادة في الأجر النقدي أقل من الزيادة في مستوى الأسعار ويعتمد المدى الذي تؤدى فيه زيادة الطلب إلى زيادة في مستويات الأسعار والإنتاج على قرب الاقتصاد في التوظف الكامل ، فزيادة الطلب الكلي إذا حدثت بالقرب من D1 لها أثر أقل على مستوى الأسعار وأثر أكبر على الإنتاج مما إذا كانت قد حدثت بالقرب من D2 حيث يكون الاقتصاد عند التوظف الكامل. (23)

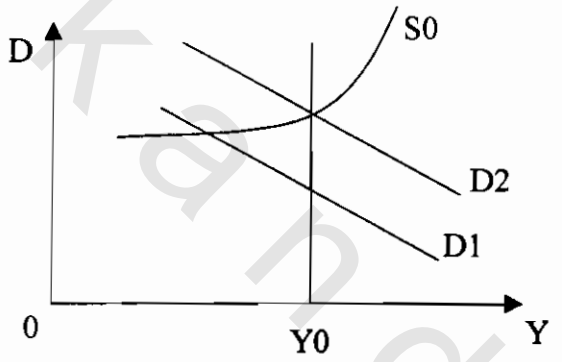

- شكل (5) -

2- تقاطع الطلب الكلي والعرض الكلي :

إن الطلب وحده أو العرض بمفرده لا يمكن أن ينبئا عن الثمن الذي ستباع به السلعة أو تقدم مقابله الخدمة في السوق الحرة وإنما يتحدد هذا الثمن بتفاعل قوى كل من الطلب والعرض مجتمعين ومن هذا التفاعل ينتج ما يسمى بثمن التوازن والذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة والمعروضة في السوق الحرة ، أو بعبارة أخرى هو الثمن أو السعر الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين وقوى العرض من جانب البائعين ، وإذا حدث أي انحراف بالثمن عن وضع التوازن فإن هناك من القوى التي تظهر لتدفع به إلى وضع التوازن مرة أخرى. (24)

والطلب الكلي في فترة معينة هو مجموع إنفاق العائلات ، منشآت الأعمال ، الحكومة ، والأجانب على السلع والخدمات الجارية ، أنه يمثل الناتج الحقيقي الذي سوف يشتري عند كل مستوى الأسعار ، وبالمثل العرض

---

(23) المرجع السابق ، ص 223 – 224.

(24) د/ سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد الإداري ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 1998 ، ص 315

الكلي يضف مقدار الناتج القومي الحقيقي الذي سوف تنتجه وتبيعه منشآت الأعمال على فرض معرفة الأسعار ، التكاليف وظروف السوق ، إنه لمن المحتمل أن الطلب الكلي في فترة معينة قد لا يكون مساويا للعرض الكلي للناتج (بأسعار ثابتة) النتيجة ستكون هي أنه في عملية التكيف.

القيمة الحقيقية لطلب نقدي معين ستحتاج لأن تخفض لتكون مساوية للعرض المتاح من الناتج ميكانيكية ، هذا التكيف يأتي عن طريق التغير في الأسعار ، فإذا كان الطلب الكلي يميل لأن يكون أكبر من العرض الكلي ، فإن المستوى العام للأسعار سيتحرك إلى أعلى والعكس بالعكس ويمكن تصوير ذلك بالاستعانة بالشكل (6) الذي يبين جداول الطلب الكلي والعرض الكلي بالنسبة للناتج الاقتصادي كله.

فالمنحنى (ط ك) يمثل ما سوف تشتريه جميع الكيانات في الاقتصاد ، أما المنحنى (ع ك) فهو منحنى العرض الكلي إنه يمثل العلاقة ما بين الأسعار التي سوف تتقاضاها منشآت الأعمال وحجم الناتج الذي ينتجونه ويبيعونه وهكذا كلما ارتفع مستوى الناتج الكلي المطلوب ، فإن منشآت الأعمال ككل ستتقاضى أسعارا أعلى على طول منحنى (ع ك) المستوى العام للأسعار (ع) يرتفع كلما ارتفع إجمالي الناتج القومي الحقيقي (ي).

وبالجمع بين (ع ك) و (ط ك) يمكننا أيضا أن نوجد القيم التوازنية للسعر والكمية ، أي نوجد الناتج القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار والمرتبط به الذي سوف يرضى كل من المشترين والبائعين ، بإعطاء القوى المحددة لـ (ع ك) ، (ط ك) في الشكل فإن الاقتصاد ككل يكون في توازن عند نقطة (ت) ، إنه فقط عن تلك النقطة ، حيث يكون مستوى الناتج هو ي = 3000 ، ع = 150 ، أن يكون المنفقون والبائعون راضون ، إنه فقط عند نقطة (ت) أي يكون المستوى العام للأسعار هو بحيث أن المشترين يكونوا راغبين في أن يشتروا بالضبط ما يرغب البائعون أن ينتجوه ويبيعوه. (25)

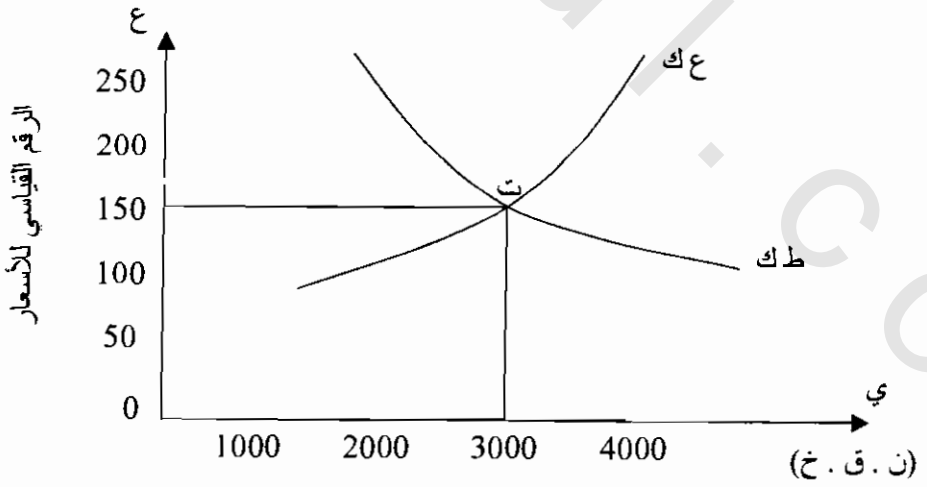

- شكـل (6) -

(25) كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد ، عابد ، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 267 – 269.

وتقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي هو القاعدة العامة المميزة لتحديد الأسعار كما يمكن التطرق هنا إلى أسعار المنافسة (المزادات) والأسعار الحالية وكمثال على السلع التي تحدد أسعارها في أسواق المنافسة : القمح ، الذرة ، الأسهم ، السندات.

أما الأسعار الحاضرة فهي السلع المثبت عليها أسعارها وتكون أسعار سلع التجزئة أسعار حاضرة لأن سوق المزادات تتواجد في مواقع مركزية بعيدة كل البعد عن السلع نفسها التي يتم التعامل فيها.

ومن بين الطرق الشائعة في تحديد السعر هي طريقة الأسعار كنسبة (كهامش) فالمنشأة تجد من الطبيعي أن تحدد السعر كمتوسط تكاليف مداخلاتها المتغيرة - المواد والعمل – مضروبة في نسبة تسمى (Markup) وذلك لتغطية تكاليف رأس المال والأرباح. (26)

3- أثر تغيرات الأسعار على التوازن الكلي :

لنفرض أنه في دولة ما ولتكن " أ " يزداد الدخل الحقيقي وحجم العمالة تحت تأثير المضاعف كما هو الحال في بقية دول العالم ومع ذلك فإن الزيادة التلقائية في الإستثمار في الدولة " أ " والذي يعتبر حافزا لزيادة اكثر نسبيا للطلب الكلي تستطيع أن تحول دون ارتفاع السعر وتطوير النشاطات الإقتصادية ويرجع ذلك إلى أنه في حالة افتراض التشغيل الكامل فإن الناتج الحدي للعمل يأخذ في التناقص في المدى القصير ، ولما كان وقع الزيادة التلقائية في الإستثمار يعتبر أكثر ارتفاعا في الدولة " أ " منه في الخارج فإن ارتفاع السعر في الدولة " أ " يجب أن يكون أكثر قوة من ارتفاعه في الدول الأخرى (وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وبمعنى آخر سوف يكون هناك تعديل في شروط التبادل أي النسبة بين الأسعار العالمية وأسعار الدولة " أ " ومنه لنعرف أثر تعديل شروط التبادل : فلو احتفظنا بفرض أن الأسعار في الدولة " أ " أكثر ارتفاعا من الأسعار في بقية دول العالم فإن منتجات الدولة " أ " تصبح نسبيا أكثر غلوا من منتجات بقية دول العالم لذلك سوف تتعدل شروط التبادل في صالح الدولة " أ " طالما أن الواردات سوف تكون تكلفتها أقل نسبيا وتجدر الإشارة إلى أن واردات الدولة " أ " سوف تأخذ في الانتعاش ليس فقط نتيجة ارتفاع مستوى الدخل القومي ولكن أيضا لأن المنتجات الأجنبية سوف تصبح أقل تكلفة.

وعلى العكس فإن حجم الصادرات بالنسبة للدولة " أ " يتجه إلى الانخفاض طالما أن أسعار منتجاتها تصبح أكثر ارتفاعا من الأسعار في الخارج ، ويتوقف ذلك على المرونة السعرية للطلب الأجنبي بالنسبة لمنتجات الدولة " أ " وينتج عن ذلك نتيجتين هامتين :

- في المقام الأول سوف يتأثر المستوى التوازني الكلي. ففي الواقع تؤدي التعديلات التي تحدث في شروط التجارة إلى حدوث تعديل في الطلب الكلي للدولة " أ " من خلال التغيرات في الصادرات والواردات ، فضلا عن ذلك يلعب أثر المضاعف دوره في اتجاه الزيادة أو النقصان في الطلب الكلي وكل ذلك يعتمد على مرونة الطلب بالنسبة للأسعار في الدولة " أ " وفي الخارج هذا الأثر

(26) د/ سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الكتاب الثاني ، مطابع الأهرام بكورنيش النيل ، الكويت ، 1994 ، ص 1004 – 1008.

المضاعف يقوي أو يضعف أثر مضاعف التجارة الخارجية ويعمل على تعديل النتيجة النهائية للزيادة التلقائية والمستقلة للاستثمار في الدولة " أ ".

- وفي المقام الثاني سوف يحدث أثر على الميزان التجاري لأن واردات الدولة " أ " تزداد على حساب صادراتها.

ولو كانت المرونة السعرية لطلب الدولة " ب " بالنسبة لمنتجات " أ " ضعيفة فإن مشتريات " ب " سوف تزداد قيمتها حيث أن الكميات المشتراة سوف تنخفض لكي يعوض الانخفاض في الكمية الارتفاع في أسعار المشتريات بحيث تزداد في النهاية قيمة المشتريات ، وبمعنى آخر يمكن القول أن قيمة صادرات " أ " تجاه " ب " سوف تزداد وفضلا عن ذلك عندما تكون المرونة السعرين لطلب " أ " تنخفض قيمتها حيث أن الكميات المشتراة سوف تزداد بنسبة اقل من نسبة الانخفاض الذي سوف يحدث في السعر ، وبمعنى آخر يمكن القول أنه سوف يحدث انخفاض في واردات " أ " التي تأتي من " ب " وحينئذ سوف يكون هناك اتجاه لتحسين الميزان التجاري الذي يستطيع تعويض الزيادة في الواردات الناجمة عن التوسيع في داخل الدولة " أ ". (27)

(27) د/ أحمد فريد مصطفى ، التحليل الإقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص 278 – 275

obeikandl.com